جامعة أحمد زبانة غليزان

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

السنة الثانية ماستر مالية ومحاسبة

السداسي الثالث

المحاضرة الأولى والثانية في مقياس التحليل المالي المعمق

المحاضرة الأولى:

الفصل الأول: مدخل للتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من المواضيع الهامة التي تتناولها الدراسات الاقتصادية والمالية المختلفة باعتبارها من بين الأدوات والوسائل الأساسية التي تتطلبها وظيفة التخطيط المالي، فالتحليل المالي عبارة عن دراسة صورة بيانية تفصيلية للبيانات والقوائم المالية وذلك بغرض معرفة معنى هذه البيانات وأسباب ظهور هذه البيانات وتفسيرها من خلال مجموعة من الأدوات التي يتضمنها التحليل المالي والتي تهدف الى تحديد الضعف الموجود في السياسة المالية التي تتبعها المؤسسة.

مفاهيم أساسية:

مفهوم الإدارة المالية:

تهتم الإدارة المالية بتنظيم حركة الأموال من وإلى وفي المؤسسة (التدفقات النقدية الداخلة، التدفقات النقدية الخارجة)، بما يحقق أهداف المؤسسة.

– الإدارة المالية: هي الإدارة المسؤولة عن صنع واتخاذ القرارات المالية (قرارات الاستثمار، قرارات التمويل، قرارات توزيع الأرباح على الملاك أو المساهمين).

– الإدارة المالية: هي الإدارة التي تهتم بتدبير الأموال من مصادرها المتاحة لتغطية الاحتياجات المالية للمؤسسة (نشاط التمويل)، وإدارة هذه الأموال (استخدامها وتخصيصها في نشاطي الاستثمار والاستغلال).

– مهمة الإدارة المالية تنحصر في البحث عن الأموال من مصادرها المتاحة، بالكمية المطلوبة وبالتكلفة المناسبة وفي الزمن المحدد، وإنفاقها بالطريقة المثلى لتحقيق أغراض المؤسسة المطلوب إنجازها.

مفهوم الوظيفة المالية: تعتبر من بين أهم الوظائف بالمؤسسة الاقتصادية، فهي عبارة عن مجموع المهام والأنشطة التي تقوم بها مصالح وأقسام مختصة بهدف إدارة التدفقات المالية والبحث عن مختلف الموارد المالية الضرورية واستخدامها بطريقة مثلى.

مفهوم وظيفة الادارة المالية: عبارة عن وظيفة من وظائف المؤسسة الاقتصادية يشمل موضوعها دراسة القرارات المالية الأساسية في المؤسسة، وتتمثل هذه القرارات في:

1–قرارات خاصة بسياسة الاستثمار.

2– قرارات خاصة بسياسة التمويل.

3–قرارات خاصة بسياسة التوازن المالي.

4–قرارات خاصة بسياسة توزيع الأرباح.

أهداف الادارة المالية: تهدف الى تعظيم قيمة المؤسسة الى جانب تحقيق العديد من الأهداف المالية:

1–التوازن المالي: من خلال توفير الاحتياجات المالية للمؤسسة وفق احتياجاتها ومن أفضل المصادر المالية البديلة والعمل على استخدام هذه الأصول ضمن هيكل مالي جيد، يضمن إمكانية تسديد المؤسسة كافة التزاماتها وديونها قصيرة الأجل عند تاريخ استحقاقها.

2–المردودية: يقصد بها قدرة المؤسسة من خلال الاستخدام الفعال للموارد المتاحة لها في النشاط (الانتاجي والاستغلالي) على تحقيق فوائض مالية تمكنها من تسديد ديونها وتحقيق أرباح صافية .

3–هدف تعظيم الربح: يعتبر هدف أساسي لأي مؤسسة اقتصادية أي أن هذا الهدف هو قصير الأجل حيث يمكن للمؤسسة أن تحقق أرباحها في الحاضر ولكنها قد لا تستقر في المستقبل.

يعتبر الربح أحد مصادر التمويل الداخلي، كما يشجع تحقيق الأرباح أصحاب رؤوس الأموال بالاكتتاب بالإصدارات الجديدة من الأسهم، وتحقيق المؤسسة للأرباح وتوزيع جزء منها على حملة الأسهم، يزيد من ثقتهم بالمؤسسة.

4-هدف تعظيم ثروة الملاك(تعظيم قيمة المؤسسة): إن هذا الهدف هو هدف استراتيجي للمؤسسة لأن تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة لا يكون إلا في الأجل الطويل ولا يتحقق هذا الهدف إلا إذا تحقق هدف تعظيم الربح.

حيث يعتبر الهدف الأساسي للادارة المالية هو اتخاذ القرارت التي تؤدي إلى تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة وقيمتها في السوق المالي على المدى البعيد، والذي يمكن ترجمته من خلال تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية، وهو مقياس لكفاءة وفعالية الإدارة، كما يعتبر الهدف المعاصر للإدارة المالية وأكثر الأهداف أهمية، لأنه يأخذ في الإعتبار ليس الأرباح فقط، وإنما تأثير الأرباح على القيمة السوقية للمؤسسة، والمتمثلة في أسعار الأسهم التي تصدرها.

5-هدف السيولة:

السيولة هي قدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاماتها واحتياجاتها المالية قصيرة الأجل عند استحقاقها، وذلك من خلال التدفقات النقدية العادية الناتجة عن المبيعات، ومن خلال الحصول على التمويل من مصادر أخرى إذا لزم الأمر.

كما تعرف السيولة بأنها القدرة على تحويل بعض عناصر الأصول إلى نقدية جاهزة في مدة قصيرة وبدون خسائر، وهذا من أجل الوفاء بالإلتزامات المالية عند استحقاقها.

من الناحية العملية هناك تعارض بين تحقيق هدفي الملاءة(السيولة) والربح(المردودية)، حيث أن الملاءة عامة ودرجة السيولة خاصة، تزداد كلما احتفظت المؤسسة بمبالغ مالية في خزينتها، إلا أن هذا يؤدي إلى تجميد الأموال، ويؤثر سلبا على ربحية المؤسسة بمبلغ الإيرادات التي كان بالإمكان جنيها لو تم استثمار تلك المبالغ، كما أن توفير السيولة قد يتطلب البيع نقدا أو البيع بالخصم(الإئتمان التجاري)، وهو ما يؤثر سلبا على قيمة المبيعات، وبالتالي على الربح، كما أن الربح غالبا ما يستوجب استثمار أموال المؤسسة في أصول أقل سيولة، وذلك لإرتفاع عائدها،

وهو ما يتعارض مع هدف السيولة، وهذا كله يتطلب من الإدارة المالية للمؤسسة انتهاج السبل الكفيلة بتخفيف حدة هذا التعارض وضمان نوع من التوافق الأمثل بين الهدفين(الربح والسيولة).

6- هدف الاستقلالية المالية:

يعني اعتماد المؤسسة على مصادرها الداخلية لتمويل أصولها، بدل اللجوء إلى المصادر الخارجية (القروض المصرفية والسندات)، مما يبقي سيطرة المساهمين الرئيسيين الحاليين على المؤسسة، ويجنب المؤسسة مخاطر العسر المالي، الناتجة عن عدم القدرة على الوفاء بتكاليف الاستدانة(الفوائد).

إن هدف الاستقلالية المالية قد يحد من قدرة المؤسسة على الحصول على التمويل البنكي رخيص التكلفة، مقارنة بتكاليف حقوق الملكية المرتفعة، مما يؤثر سلبا على الأرباح، وهذا يعني وجود تعارض بين هدفي الاستقلالية المالية وتعظيم الربح.

7- هدف النمو:

نمو المؤسسة يدل على التوسع في النشاطات وما يتبعه من انعكاسات، وهو يعني الزيادة في العوامل الكمية للمؤسسة، مثل الزيادة في: الإنتاج، رقم الأعمال، اليد العاملة، والتجهيزات والمعدات...الخ، مرفوقة بتغييرات داخلية في خصائص المؤسسة، مثل: الهيكل التنظيمي، نظم الإدارة، ثقافة المؤسسة، التكنولوجيا المستخدمة....إلخ، ونمو المؤسسة عملية تطورية تستند على نمو تراكمي للمعارف والخبرات.

إن تحقيق هدف النمو يفرض على الإدارة المالية عدة تحديات مرتبطة بالبحث عن مصادر تمويل جديدة لتمويل نشاط الاستثمار والاستغلال، لذا قد تلجأ للإستدانة بشكل واسع، متخلية بذلك عن هدف الاستقلالية المالية، كما قد تدفعها الرغبة في زيادة الحصة السوقية إلى تخفيض الأسعار وبالتالي التخلي عن هدف الربحية

ولتحقيق هذه الأهداف تعتمد على مجموعة من الأدوات منها:

-التحليل المالي.

-التخطيط المالي

-الرقابة المالية

-تقييم الأداء المالي

1-التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي وليد الظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي و هي الفترة التي تميزت بالأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) أو ما يعرف بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، و هي الظروف التي أدت إلى الكشف عن بعض عمليات الغش و الخداع التي مارستها بعض الشركات و ذلك ما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة بالمساهمين و المقرضين على حد سواء، و هو الأمر الذي نتج عنه إجبار الشركات على نشر معلوماتها المالية متى اقتضت الضرورة قصد تحليلها و تشخيصها، و منذ ذلك الحين إلى يومنا هذا و التحليل المالي يعرف تطورا و توسعا حيث تزداد أهميته يوما بعد يوم.

فهو عبارة عن أداة من أدوات وظيفة الادارة المالية يستخدم في تحليل وتقييم نتائج نشاط المؤسسة من أجل معرفة مستوى أدائها المالي.

عبارة عن دراسة للمعطيات والمعلومات المحاسبية باستخدام مجموعة من الأدوات (النسب المالية، FR...) بغرض تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من أجل تحديد نقاط القوة وتدعيمها، أو نقاط الضعف ومعرفة أسبابها ومعالجتها.

أهمية التحليل المالي:

التحليل المالي يهدف الى البحث عن شروط التوازن المالي للمؤسسة في المدى القصير، المتوسط والطويل، بالاضافة الى قياس ربحية أموالها المستثمرة، كما يهدف الى تحقيق مجموعة من الأهداف الى عدة أطراف:

1-بالنسبة للمساهمين: يهتم المساهمون بتحليل الوضع المالي للمؤسسة من خلال معرفة قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بالاضافة الى معرفة مردودية الأموال المستثمرة (عائد السهم، سياسة توزيع الأرباح...)

2-بالنسبة للدائنين: يهتم الدائنين بقوة المركز المالي للمؤسسة، حيث يسمح لهم بمعرفة درجة التوازن المالي للمؤسسة أي درجو ملاءة المؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاههم عند آجال استحقاقها وذلك من خلال اعتمادهم على بعض المؤشرات المالية كالسيولة، رأس المال العامل، وحصة الأموال الخاصة في التمويل.

3-بالنسبة للموردين: يهتم الموردون بتحليل الوضع المالي للعملاء للتأكد من سلامة مراكزهم المالية.

4-بالنسبة للإدارة: تعتمد الادارة على التحليل المالي من أجل إيجاد الحلول للمشاكل المطروحة كما تسمح لهم بمعرفة:

-مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الأرباح والسيولة.

-مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات أخرى

-اتخاذ مختلف القرارات المالية كقرار التمويل .

أهداف التحليل المالي: إن الهدف الأساسي من التحليل المالي هو إبراز الحقائق التي تختفي وراء الأرقام المالية، وذلك بـ:

-بيان نقاط القوة والضعف، وتحديد مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بكل الالتزامات المترتبة عليها(سداد الديون وفوائدها) وقدرتها على الإقتراض، وتحديد مدى سلامة مركزها المالي.
-تحديد الانحرافات بين النتائج المحققة والنتائج المخططة والمستهدفة وتشخيص أسباب هذه الإنحرافات واقتراح حلول لمعالجة هذه الإنحرافات.
-الحكم على مدى صلاحية السياسات التمويلية والاستثمارية والتشغيلية للفترة تحت التحليل وإعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل.
-التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه المؤسسة في مختلف أنشطتها، وتوقع الفرص المتاحة أمامها والتي يمكن استثمارها.
-بيان الوضع المالي للمؤسسة في القطاع الذي تنتمي له، من خلال مقارنتها بالمؤسسات المنافسة الرائدة.

مداخل التحليل المالي:

يعتمد التحليل المالي للميزانية على مدخلين رئيسيين وهما:

أ. المدخل الذمي (سيولة/استحقاق) ينتج عنه الميزانية المالية:

الذمة المالية للمؤسسة مجموعة الحقوق والالتزامات المالية الحاضرة المستقبلية التي تعود لشخص ما سواء كان طبيعي(تاجر مثلا)، أو اعتباري(المؤسسة)

يعرف التحليل المالي حسب منظور سيولة/استحقاق بتحليل الذمة المالية للمؤسسة، وهو من الطرق التقليدية للتحليل، ويركز بالدرجة الأولى على خطر العسر المالي والتوقف عن الدفع، وهو يظهر الزمن كمقياس هام، لأنه

يرى أن المؤسسة عبارة عن كيان قانوني يمتلك ذمة مالية، قبل أن تكون وحدة إنتاجية، وهو ما يبين عدم التركيز على خطر الاستغلال.

ويركز هذا التحليل أيضا على معايير تصنف مراكز الميزانية حسب مفهومي السيولة والاستحقاق، ويسمح هذا التحليل بالحكم على التوازنات المالية الرئيسية، فتحليل سيولة استحقاق يقارن بين درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاق الخصوم، بهدف تجنب خطر العسر المالي، أو بشكل آخر فإن هدف الميزانية المالية هو إظهار الممتلكات الحقيقية للمؤسسة وتقييم خطر عدم سيولتها.

ب. المدخل الوظيفي (وظائف المؤسسة) ينتج عنه الميزانية الوظيفية:

يقوم التحليل الوظيفي على أساس تصنيف مختلف العمليات التى تقوم بها المؤسسة حسب الوظائف، ومنه البحث عن أثر دورة الاستثمار على الهيكل المالي للمؤسسة، والدور الأساسي لقدرة التمويل الذاتي في دورة التمويل، وحسب هذا المدخل، فإن المؤسسة هي عبارة عن وحدة اقتصادية ومالية، تضمن تحقيق وظائف التمويل والاستثمار والاستغلال، فهذا المنظور يصب إهتمامه على دراسة نشاط المؤسسة من خلال الموارد المالية، وطريقة التصرف فيها لتمويل الاستخدامات(الاستثمار والاستغلال).

فالتحليل الوظيفي يحاول تخطي القصور الذي ظهر في تحليل سيولة/استحقاق، وذلك عن طريق إعطاء معيار مغاير لترتيب عناصر الموارد والاستخدامات، يكون متناسبا مع المفهوم الجديد للمؤسسة.

أولا: تحليل الهيكلة المالية أو التحليل المالي وفق منظور سيولة استحقاق(تحليل الميزانية المالية)

التحليل المالي وفق سيولة استحقاق مفاده مقارنة درجة استحقاق عناصر الموارد مع درجة سيولة عناصر الاستخدامات، ويقصد بدرجة الاستحقاق الفترة الزمنية المطلوبة لاستحقاق كل عنصر من عناصر الموارد، أما درجة السيولة فهي الفترة الزمنية اللازمة لتحويل كل عنصر من عناصر الاستخدامات الى نقدية جاهزة.

تحليل الهيكلة المالية للمؤسسة:

يتم تحليل الهيكلة المالية للمؤسسة من خلال تحليل هيكلتها المالية بتاريخ معين وتتمثل في إعداد ميزانيتها.

الميزانية المالية: الميزانية هي عملية جرد لعناصر الأصول و الخصوم تقوم بها المؤسسة في فترة زمنية معينة قصد تحديد وضعيتها و ذمتها المالية.

عبارة عن قائمة من القوائم المالية وهي صورة تراكمية لما للمؤسسة من ممتلكات وحقوق وما عليها من ديون والتزامات.

عبارة عن صورة أو بيان يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة.

-عبارة عن كشف مالي يتضمن مجموعة من البيانات المالية تعكس المركز المالي للمؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية بما تتضمنه من حقوق والتزامات.

وللميزانية جانبان، جانب أيمن يتضمن عناصر الأصول ومختلف الأرصدة المدينة التي تمثل حقوق المؤسسة على الآخرين، أما جانبها الأيسر(الخصوم)، فيتضمن عناصر حقوق الملكية، والأرصدة الدائنة التي تمثل التزامات المؤسسة إتجاه الآخرين، وهي توفر معلومات عن مدى متانة الوضع المالي للمؤسسة، فتبين مالها من ممتلكات وما عليها من التزامات.

وتكتسي قائمة المركز المالي أهمية بالغة بالنسبة لمستخدميها، وذلك لما توفره من معلومات تفيد في قياس كل من سيولة المؤسسة وقدرتها على سداد التزاماتها طويلة الأجل، فضلا عن تقييم درجة مرونتها المالية ومستوى تطور حجم نشاطها من خلال تطور هيكل أصولها وحجم ونوعية مواردها الاقتصادية.

-شكل الميزانية وفق النظام المالي المحاسبيSCF: تتشكل الميزانية وفق SCF على أساس مبدأين:

1-مبدأ السيولة: يقصد به قدرة المؤسسة على تحويل عناصر الأصول الى أموال جاهزة.

2-مبدأ الاستحقاق: يقصد به مدة تسديد الدين فإن كانت تستحق لفترة أكثر من سنة تسمى ديون طويلة الأجل.

عناصر الميزانية:

-**جانب الأصول**: وهو مرتب حسب درجة السيولة أي من الأقل سيولة الى الأكثر سيولة وفق مايوضحه الجدول رقم 01 حسب النظام المالي المحاسبي SCF

-جانب الخصوم: وهومرتب حسب درجة الاستحقاق أي من الأكبر مدة للاستحقاق الى الأقل مدة كما يوضحه الجدول رقم 01 حسب النظام المالي المحاسبيSCF

1-الأصول المالية: تعرف بأنها مجموع الموجودات في المؤسسة من استثمارات، مخزونات وحقوق، حيث يتم ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة من العناصر الأقل سيولة كالاستثمارات الى العناصر الأكثر سيولة مثل الصندوق.

هي موارد تسيطر عليها المؤسسة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المتوقع أن ينجم عنها منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة، أي تمكن المؤسسة من توفير تدفقات نقدية مستقبلا.

أ. الأصول غير الجارية (الثابتة): هي الأصول المعنوية والعينية والمالية طويلة الأجل، التي تمتلكها المؤسسة بغرض استخدامها لأكثر من دورة مالية أو تشغيلية واحدة، حيث لا يمكن تحويلها إلى نقدية جاهزة خلال سنة من تاريخ إقفال الميزانية، ويشمل هذا النوع من الأصول على:

التثبيتات المعنوية: (شهرة المحل، العلامة التجارية، برامج معلوماتية، حقوق الإمتياز....)، وهي أصول غير نقدية وغير محددة وليس لها مضمون مادي.

التثبيتات المادية: تتضمن الأراضي، المباني، والتركيبات التقنية (التجهيزات، المعدات والأدوات، أثاث المكتب، معدات النقل).

التثيتات المالية: هي الأوراق المالية (أسهم وسندات مساهمة) والودائع لأجل التي تحتفظ بها المؤسسة في إطار استثماراتها طويلة الأجل(لأكثر من سنة).

أصول ثابتة أخرى: مثل النفقات طويلة الأجل المدفوعة مقدما، الضرائب المؤجلة على الأصول...

ب-الأصول الجارية (المتداولة): هي العناصر التي يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية خلال سنة من تاريخ إغلاق الميزانية، وذلك عن طريق البيع المتوقع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية، كما تتضمن النقدية وما يعادلها، إلا أن المخزون والذمم المدينة حتى ولو لم يتوقع تحويلها إلى نقدية جاهزة خلال سنة من تاريخ إقفال الميزانية، فإنه ينبغي أن تُصنف ضمن الأصول الجارية. كذلك الأمر بالنسبة للأوراق المالية التي يمكن التعامل بها في السوق، فهي تعتبر أصولا جارية إذا كان من المتوقع تحويلها إلى نقدية جاهزة خلال سنة.

وتتكون الأصول الجارية من المخزونات (المواد، المنتجات...)، الحسابات المدينة(حساب الزبائن، أوراق القبض، ...)، الاستثمارات المالية قصيرة الأجل(أسهم أو سندات التوظيف)، الأعباء المقيدة سلفا، وخزينة الأصول(الأموال الجاهزة في الصندوق والحساب البنكي الجاري).

2-الخصوم المالية: هي مجموع الأموال المملوكة للمؤسسة من أموال خاصة وديون، يتم ترتيبها وفق درجة الاستحقاق من الأكبر من حيث مدة الاستحقاق الى الأقل مدة.

هي العناصر التي تشكل إلتزامات حالية على المؤسسة نتيجة لأحداث ماضية، وهو ما يتطلب تسوية هذه الإلتزامات عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما، وتنتج الإلتزامات عادة من معاملات تمكن المؤسسة من الحصول على موارد، كما تنشأ عن تحويلات غير تبادلية مثل الإعلان عن توزيعات الأرباح للمساهمين.

والخصوم هي الالتزامات التي يتوجب على المؤسسة سدادها، كالذمم الدائنة أو حقوق مساهمين (متمثلة في رأس المال والاحتياطات والأرباح غير الموزعة)، أو الخدمات التي يتوجب على المؤسسة تقديمها في المستقبل، وتصنف الخصوم إلى حسابات رؤوس الأموال (موارد دائمة) وخصوم جارية.

أ. حسابات رؤوس الأموال (الموارد الدائمة):

وهي أموال مملوكة ودائمة للمؤسسة، تنقسم بدورها إلى حقوق الملكية وخصوم غير جارية.

- **حقوق الملكية:** هي حق أصحاب المؤسسة (الملاك أو المساهمين) المتبقي في الأصول بعد طرح كافة الالتزامات غير الجارية والجارية. وتشمل رأس المال المملوك والاحتياطات والترحيل من جديد والنتيجة المحاسبية الصافية.
- **الخصوم غير الجارية:** هي الإلتزامات التي لا يتوقع تسديدها أو تصفيتها خلال الدورة التشغيلية الجارية، وتشمل مؤونات الأعباء على الخصوم غير الجارية، الإقتراضات والديون المماثلة (السندات، القروض البنكية طويلة الأجل، أوراق الدفع طويلة الأجل)، الديون المرتبطة بالمساهمات، إعانات التجهيز والاستثمار، والضرائب المؤجلة على الخصوم.

ب–خصوم جارية(متداولة):

هي إلتزامات يتوقع تسويتها خلال الدورة التشغيلية الجارية للمؤسسة، أو أن يكون من المقرر تسويتها خلال سنة من تاريخ إقفال الميزانية، بمعنى هي الالتزامات المستحقة الدفع عند الطلب أو التي قد يطلب المقرض سدادها في أي وقت، وتصنف على أنها جارية بغض النظر عن النية الحالية للمؤسسة أو المقرض بخصوص الطلب المبكر للسداد، وتشمل الخصوم الجارية: الأقساط المستحقة عن الديون، مستحقات الموردين، أوراق الدفع قصيرة الأجل، الأجور المستحقة، الضرائب المستحقة، إيرادات مستلمة مسبقا، وخزينة الخصوم(اعتمادات أو سلفات مصرفية جارية مدتها قصيرة جدا)

الجدول رقم 01: شكل قائمة المركز المالي وفق SCF

رقم ح	الأصـــــــــــول	N إجمالي	مؤونات واهتلاكات	N صافي	رقم ح	الخصـــــــوم	N صافي
2	**أصول مالية غير جارية (تثبيتات)**				**1**	**حسابات رؤوس الأموال**	
20	**تثبيتات معنوية**				10	**رؤوس الأموال الخاصة**	
203	مصاريف التنمية القابلة للتثبيت				101	رأس مال تم إصداره	
204	برمجيات المعلومات وما شبهها				109	رأس مال غير مستعان	
205	الامتيازات والرخص والبراءات والعلامات				105	فارق إعادة التقييم	
207	فارق الاقتناء				106	احتياطات	
208	التثبيتات المعنوية الأخرى				11	ترحيل من جديد	
21	**تثبيتات عينية**				12	نتيجة صافية للدورة	
211	أراضي				13	منتجات وأعباء مؤجلة خارج الدورة	
213	مباني				15	مؤونات الأعباء لخصوم غير جارية	
215	منشئات تقنية معدات وأدوات صناعية					**خصوم مالية غير الجارية(ديون طويلة)**	
218	معدات نقل					ضرائب مؤجلة على الخصوم	
22	**تثبيتات في شكل امتياز**				134	اقتراض لدى مؤسسات الإقراض	
23	**تثبيتات جاري إنجازها**				164	ودائع وكفالات مقبوضة	
26	**مساهمات وحسابات دائنة بمساهمات**				165	اقتراضات أخرى وديون مماثلة	
261	سندات الفروع المنتسبة				168		
27	تثبيتات مالية أخرى						

275	ودائع وكفالات مدفوعة						
133	ضرائب مؤجلة على الأصول						
	أصول مالية جارية					**خصوم مالية جارية(ديون قصيرة الأجل)**	
3	مخزونات				40	موردون وحسابات ملحقة	
30	مخزونات بضاعة				404	موردو التثبيتات	
31	مواد ولوازم				419	أوراق الدفع	
35	مخزون المنتجات				42	ضرائب مستحقة	
409	موردون مدينون				43	زبائن دائنون	
41	زبائن وحسابات ملحقة				444	مستخدمون وحسابات ملحقة	
486	الأعباء المعاينة مسبقا				487	هيئات اجتماعية وحسابات ملحقة	
50	القيم المنقولة للتوظيف					الدولة- ضرائب على الأرباح	
501	الحصص في المؤسسات المرتبطة				519	المنتوجات المعاينة مسبقا	
	السندات وقسائم الخزينة والصندوق					**خزينة الخصوم**	
512	البنك					مساهمات بنكية جارية	
53	الصندوق					تسبيقات بنكية(ديون مدينة أخرى)	
						خزينة سلبية	
/	**مجموع الأصول**				/	**مجموع الخصوم**	

إعداد الميزانية المالية المختصرة: يتم إعدادها لسنة أو عدة سنوات ماضية متتالية حسب الحاجة.

الجدول رقم 02: شكل الميزانية المالية المختصرة

الاستخدمات	المبالغ	الموارد	المبالغ
1-استخدامات ثابتة	.....	**1-الموارد الدائمة:** 1-1-الأموال الخاصة 1-2-ديون طويلة الأجل	.....
2-استخدامات متداولة: 2-1-استخدامات متداولة للاستغلال وخارج الاستغلال 2-2-النقديات	.....	**2-ديون قصيرة الأجل** 2-1-ديون قصيرة الأجل للاستغلال وخارج الاستغلال 2-2-خصوم الخزينة	.....

شرح كيفية تشكيل الميزانية المالية المختصرة:

أ-جانب الاستخدامات: يشمل جزئين الجزء العلوي الاستخدامات الثابتة والجزء السفلي الاستخدامات المتداولة.

1-الاستخدامات الثابتة: هي الأصول المالية غير الجارية، والتي تتضمن كل الاستخدامات المادية، والمالية والمعنوية التي تستخدمها المؤسسة ولا يمكن تحويلها بسهولة الى سيولة وتشمل:

فارق بين الاقتناء

+التثبيتات المعنوية: العلامة التجارية، شهرة محل، براءة الاختراع ...

+التثبيتات المادية: أراضي، مباني، معدات وأدوات...

+التثبيتات المالية: السندات.

2-الاستخدامات المتداولة: تتمثل في الأصول الجارية، هي كل الاستخدامات الخاصة بالنشاط العادي وغير العادي التي تستخدمها المؤسسة في دورة الاستغلال ويمكن تحويلها بسهولة وتشمل:

2-1-استخدامات متداولة للاستغلال وخارج الاستغلال: وتشمل:

المخزونات

+الزبائن

+الدينون الآخرون

+ديون دائنة أخرى

2-2-النقديات:

البنك

+الصندوق

ب-جانب الموارد: يشمل جزئين الجزء العلوي الموارد الدائمة، والجزء السفلي ديون قصيرة الأجل

1-الموارد الدائمة: تتمثل في كل الموارد المالية الخاصة بالمؤسسة مثل: الرأس المال والديون التي تستحق لفترة زمنية أكثر من سنة تسمى ديون طويلة الأجل وهي الخصوم المالية غير الجارية.

1-1-الأموال الخاصة: تتضمن:

رأس مال تم إصداره

+احتياطات مجمدة

+فوارق التقييم

+نتيجة صافية حصة المؤسسة

1-2-ديون طويلة الأجل: تتمثل في الخصوم المالية غير الجارية، وتشمل:

قروض وديون مدينة مالية

+ضرائب مؤجلة ومرصود لها

+ديون مدينة أخرى غير جارية

2-ديون قصيرة الأجل: تشمل كل من الديون المالية والتجارية التي تستحق لفترة أقل من سنة تسمى الديون القصيرة الأجل وهي الخصوم المالية الجارية.

2-**1-ديون قصيرة الأجل للاستغلال وخارج الاستغلال:** تشمل كل الديون الخاصة بدورة الاستغلال ما عدى الخزينة السلبية.

موردون

+ضرائب

+ديون مدينة أخرى

2-2-خصوم الخزينة: وهي الديون المستحقة فورا مثل التسبيقات البنكية وتشمل:

الخزينة السلبية

بعد تصنيف عناصر الميزانية المالية المختصرة يتم حساب المجاميع لكل جزء منها حيث أن مجموع الاستخدامات يساوي مجموع الموارد.

وبالتالي فإن الهدف من دراسة وتحليل الميزانية هو تحليل التوازن المالي للمؤسسة .

التحليل المالي عن طريق المؤشرات والنسب المالية:

-تحليل التوازن المالي: يقصد به ملاءة المؤسسة ويقصد بالملاءة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل ولكي تكون المؤسسة قادرة على ذلك يجب أن يكون لها قدرة على تحويل عناصر الأصول الى سيولة.

يتم تحليل التوازن المالي للمؤسسة عن طريق مؤشرات ونسب التوازن المالي.

1-مؤشرات التوازن المالي:

-رأس المال العامل FR: هو تلك الموارد الدائمة التي تستخدم لتمويل الاحتياجات الدورية للاستغلال والتي يجب تمويلها عن طريق مورد مالي دائم.

ويتم حسابة وفق الطريقة التالية:

استخدامات ثابتة – موارد دائمة=**FR**

ينقسم FR الى:

1-رأس المال العامل الاجمالي: هو مجموع الأصول الجارية.

2-رأس المال العامل الصافي: هو جزء من الأصول الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية.

3-رأس المال العامل الخاص: هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل الأصول الثابتة.

رأس المال العامل الخاص=الأموال الخاصة-الأصول الثابتة

4-رأس المال العامل الأجنبي: هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية.

رأس المال العامل الأجنبي=رأس المال العامل الصافي-رأس المال العامل الخاص

تمرين: إليك الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة الفردوس في 2020/12/31 كمايلي:

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
أصول ثابتة	20000	أموال دائمة:	
أصول جارية	40000	خاصة	35000
		أجنبية	10000
		خصوم جارية	15000
المجموع	60000	المجموع	60000

المطلوب: حساب رأس المال العامل الصافي، رأس المال العامل الخاص، ورأس المال العامل الأجنبي.

رأس المال العامل الصافي=(35000+10000)-20000=25000

رأس المال العامل الخاص=35000-20000=15000

رأس المال العامل الأجنبي=مجموع الموارد الأجنبية=10000

كلما كان **FR** موجبا كلما كان ذلك مؤشرا على وضع مالي مريح من حيث السيولة.

FR=0 الأصول الجارية= الخصوم الجارية

استخدامات متداولة =ديون قصيرة الأجل

توازن مالي أدنى ، المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها.

FR>0 وجود فائض في السيولة في المدى القصير ⟵ المؤسسة قادرة على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها.

FR<0 عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير.

-**احتياج رأس المال العاملBFR**: هو تلك الاحتياجات من الموارد الدائمة لتمويل عناصر الاستغلال الدورية والتي تمول عن طريق الديون قصيرة الأجل.

ويحسب بالطريقة التالية:

ديون قصيرة الأجل للاستغلال وخارج الاستغلال-استخدامات متداولة للاستغلال وخارج الاستغلال=**BER**

-الخزينةT: تعبر عن الأموال الجاهزة التي تستخدمها المؤسسة في تسديد ديونها قصيرة الأجل جدا.

وتحسب بطريقتين:

$$T=FR-BFR$$

T<0 يدل على أن FR<BFR دليل على عدم التوازن المالي للمؤسسة

T>0 معناه BFR<FR دليل على التوازن المالي للمؤسسة.

T=0 معناه FR=BFR توازن مالي مثالي لأن المؤسسة تستطيع مواجهة احتياجات التمويل وفي نفس الوقت لا تتوفر على أموال سائلة.

شروط التوازن المالي:

1-كل عنصر من جانب الاستخدامات يجب أن يقابله عنصر له نفس القيمة والمدة من جانب الموارد(تمويل كل استخدام بمورد مالي له نفس القيمة والمدة)

استخدامات ثابتة	موارد دائمة
استخدامات متداولة للاستغلال وخارج الاستغلال	ديون قصيرة الأجل للاستغلال وخارج الاستغلال
النقديات	خصوم الخزينة

2-يجب أن تكون الموارد الدائمة كافية لتغطية الاستخدامات الثابتة

$$FR>0$$

3-يجب أن يكون المورد المالي الدائم المتبقي FR كافي لتغطية احتياج الرأس المال العامل BFR

$$FR\geq BFR$$

$$T\geq 0$$

استخدامات ثابتة	موارد دائمة
BFR	FR
استخدامات متداولة للاستغلال وخارج الاستغلال	ديون قصيرة الأجل للاستغلال وخارج الاستغلال
النقديات	خصوم الخزينة

4-يجب أن تتوفر المؤسسة على أموال جاهزة T لتسديد ديون قصيرة الأجل جدا

$$T>0$$

5-يجب أن تحافظ المؤسسة على الشرط السابقة عبر الزمن.

تحليل التوازن المالي عن طريق النسب المالية:

لا يتم الحكم على التوازن المالي للمؤسسة بتحليل مؤشرات التوازن المالي فقط بل يجب الاعتماد على نسب التوازن المالي والتي تنقسم الى ثلاث مجموعات:

1-نسب الهيكلة: تفسر العلاقة الموجودة بين عناصر الاستخدامات والموارد والتي تتمثل في:

1-1-نسب هيكلة الاستخدامات:

نسبة هيكلة الاستخدامات الثابتة=(الاستخدامات الثابتة÷مجموع الاستخدامات)×100

نسبة هيكلة الاستخدامات المتداولة=(استخدامات متداولة÷مجموع الاستخدامات)×100

نسبة هيكلة الاستخدامات المتداولة للاستغلال وخارج الاستغلال=(ا.م.ا.خ.ا÷مجموع الاستخدامات)×100

1-2-نسب هيكلة الموارد:

نسبة هيكلة الموارد الدائمة=(موارد دائمة÷مجموع الموارد)×100

نسبة هيكلة الأموال الخاصة=(الأموال الخاصة÷مجموع الموارد)×100

نسبة هيكلة الديون طويلة الأجل=(ديون طويلة الأجل ÷مجموع الموارد)×100

نسبة هيكلة الديون قصيرة الأجل=(ديون قصيرة الأجل÷مجموع الموارد)×100

2-نسب السيولة:تقيس مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة، وتشمل:

2-1-نسبة السيولة العامة:تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في الأجل القصير وتحسب بالطريقة التالية:

نسبة السيولة العامة=(استخدامات متداولة÷ديون قصيرة الأجل)×100

إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة تمكنها من مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل.

إذا كانت هذه النسبة أصغر من الواحد معناه أن المؤسسة في وضعية حرجة عليها أن تزيد من قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من ديون قصيرة الأجل.

2-2-نسبة السيولة المختصرة: تعني مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها، وتحسب بالطريقة التالية:

نسبة السيولة المختصرة=(استخدامات متداولة ماعدا المخزونات÷ديون قصيرة الأجل)×100

2-3-نسبة السيولة الفورية: معرفة قدرة المؤسسة على تسديد الديون قصيرة الأجل عن طريق الخزينة، وتحسب بالطريقة التالية:

نسبة السيولة الفورية=(النقديات÷ديون قصيرة الأجل)×100

3-نسب التمويل: تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة والأجنبية في تمويلها العام وتتمثل في:

3-1-نسبة التمويل الدائم=(أموال دائمة÷استخدامات ثابتة)×100

إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد معناه أن الأموال الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة.

أما إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد معناه أن رأس المال العامل معدوم.

3-2-نسبة التمويل الخاص: تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، وتحسب بالطريقة التالية:

3-3-نسبة التمويل الخاص=(الأموال الخاصة÷استخدامات ثابتة)×100

تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

3-4-نسبة المديونية: تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير، وتحسب بالطريقة التالية:

نسبة المديونية=(مجموع الديون÷مجموع الموارد)×100

3-5-نسبة الاستقلالية المالية: معرفة درجة استقلالية المؤسسة أي معرفة طبيعة تمويل الاستخدامات في المؤسسة(الأموال الخاصة أو الديون) وتحسب بالطريقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية=(الأموال الخاصة/مجموع الديون)×100

المحاضرة الثانية:تحليل النشاط(تحليل جدول حسابات النتائجTCR)

إن عملية التحليل المالي تنقسم إلى قسمين : تحليل الوضعية المالية باستعمال الميزانية و تحليل استغلال المؤسسة باستعمال حسابات التسيير أو جدول حسابات النتائج، و قد تطرقنا في المحاضرة السابقة إلى القسم الأول من التحليل المالي أي تحليل الميزانية، وسنتطرق الآن إلى الجزء الثاني و هو تحليل استغلال المؤسسة.

المقصود بتحليل النشاط هو تحليل جدول حسابات النتائج TCR وذلك من خلال دراسة العناصر المؤثرة على احتياج الرأس المال العامل، والمقصود بهذه العناصر: الموردون، الزبائن، مدة تخزين المواد، ومدة تخزين المنتجات، أي أن مدة مدة وقيمة هذه العناصر تؤثر على مدة وقيمة احتياج الرأس المال العامل لذلك فإن تحليل النشاط يكون من خلال دراسة نسب التسيير (النشاط).

مفهوم جدول حسابات النتائج:

هو بيان ملخص للأعباء والنواتج المنجزة من قبل المؤسسة خلال السنة المالية، حيث يظهر النتيجة الصافية للسنة المالية.

جدول حسابات النتائج هو وثيقة محاسبية تحدد مختلف مستويات النتائج لدورة مالية معينة، حيث يسجل فيها كل التكاليف و النواتج العائدة للدورة المالية و غير المالية (خارج الاستغلال)، حيث يعتبر جدول حسابات النتائج وثيقة محاسبية إجبارية بالنسبة للمؤسسة و كذلك المى ا زنية،

شكل جدول حسابات النتائج:

رقم الحساب	البيان	N-1	N
70	رقم الأعمال		
72	تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة وقيد الصنع		
73	الإنتاج المثبت		
74	إعانات الإستغلال		
①	**إنتاج السنة المالية**		
60	المشتريات المستهلكة		
62/61	الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى		

②	إستهلاك السنة المالية		
③	القيمة المضافة للإستغلال ① - ②		
63 64	أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة		
④	إجمالي فائض الإستغلال		
75 68	المنتجات (الحواصل)العمليات الأخرى الأعباء العمليات الأخرى المخصصات للإهتلاك والمؤونات وخسارة القيمة إسترجاع على خسائر القيمة والمؤونات		
⑤	النتيجة العملياتية		
76 66	المنتوجات(الحواصل) المالية الأعباء المالية		
⑥	النتيجة المالية		
⑦	النتيجة العادية قبل الضرائب ⑤+⑥		
	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية مجموع المنتجات الأنشطةالعادية مجموع الأعباء الأنشطة العادية		
⑧	النتيجة الصافية للأنشطة العادية		
77 67	عناصر غير عادية(منتجات) عناصر غير عادية(أعباء)		
⑨	النتيجة غير العادية		
⑩	النتيجة الصافية للسنة المالية		

تحليل النشاط عن طريق نسب النشاط:

تقيس هذه النسب مدى فعالية المؤسسة في استخدام الموارد المتوفرة لديها، والتي تتمثل في:

1-مدة دوران المخزونات: تعمل المؤسسة على جعل هذه النسبة في أدنى قيمة لها، ويمكن ايجاد مدة دوران المخزونات كمايلي:

مدة دوران البضائع=(متوسط مخزون البضائع ÷ تكلفة شراء البضائع المباعة) × 360

مدة تخزين المواد=المخزون المتوسط للمواد÷تكلفة المواد المستهلكة)×360

معدل دوران المواد=تكلفة المواد المستهلكة÷المخزون المتوسط للمواد)

مدة تخزين المنتجات=(المخزون المتوسط للمنتجات÷تكلفة الانتاج المباع)×360

معدل دوران المنتجات=(تكلفة الانتاج المباع÷المخزون المتوسط للمنتجات)

مدة تسديد الموردون=(الموردون+أوراق الدفع÷المشتريات مع الرسم TTC)×360

مدة تحصيل الزبائن=(الزبائن+أوراق القبض÷رقم الأعمال مع الرسمTTC)×360

الهدف من تحليل نشاط المؤسسة هو تحليل العناصر المكونة ل BFR بغية التحكم في مدة وقيمة هذه العناصر

حيث يتأثرBFR بأربع عناصر:

له علاقة طردية مع مدة تخزين المواد والمنتجات ومدة تحصيل الزبائن

علاقة عكسية مع مدة تسديد الموردون.

تحليل النشاط عن طريق نسب النتائج:

يتم تحليل نتائج نشاط المؤسسة عن طريق تحليل مردوديتها.

1-دراسة وتحليل المردودية:

تعرف المردودية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة في إطار نشاطها أو أنها تقيس قدرة الأموال الموظفة على تحقيق عوائد مالية بصفة مستمرة.

1-نسبة المردودية المالية: تقيس قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية لضمان استمرار نشاطها، وتحسب بالطريقة التالية:

المردودية المالية=النتيجة الصافية÷الأموال الخاصة

$$RF=RN\div CP$$

RF: المردودية المالية

RN: النتيجة الصافية للنشاط العادي نشاط الاستغلال

CP: الأموال الخاصة

2-المردودية الاقتصادية: تقيس قدرة الأصول الاقتصادية على تحقيق فوائض، وتحسب بالطريقة التالية:

$$Re=RE\div AE$$

$$Re=RN\div(CP+D)$$

Re: المردودية الاقتصادية

RE: النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة من خلال نشاطها العادي دون الأخذ بعين الاعتبار الضرائب والمصاريف المالية.

RE=نتيجة النشاط العادي +المصاريف المالية

AE تتمل في كل من (CP+D)

CP: الأموال الخاصة

D: الديون المالية (الديون التي تدفع عليها المؤسسة مصاريف مالية).

3-المردودية التجارية: المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها وتحسب وفق الطريقة التالية:

المردودية التجارية=النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال السنوي الصافي

معدل الربحية=النتيجة الصافية÷رقم الأعمال

TR=RN÷CA

* تحليل جدول التدفقات النقدية
(جدول تدفقات الخزينة).

يلزم معايير المحاسبة الدولية الشركات بعرض كافة المعلومات المتعلقة بالتغيرات الحاصلة في تدفقاتها النقدية من مختلف أنشطتها:

- نشاط الاستغلال
- نشاط الاستثمار
- نشاط التمويل.

- أهمية جدول التدفقات النقدية:

← يقدم لمختلف مستخدمي البيانات المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية والتي تساعدهم في معرفة المركز النقدي للمؤسسة وقياس قدرتها على توليد النقدية وقدرتها على تسديد التزاماتها في ظل السيولة المتوفرة لديها.

← المساعدة على التنبؤ بتوقيت وحجم التدفقات النقدية المستقبلية ومعرفة درجة عدم التأكد المحيطة بهذه التدفقات.

← توضيح وتصنيف مختلف التدفقات النقدية حسب الأنشطة: نشاط الاستغلال، الاستثمار، التمويل).

← مقارنة المراكز النقدية بين المنشآت وفقا لقائمة التدفقات النقدية.

← المقارنة بين الشركات فيما يتعلق بأداء الأنشطة التشغيلية والاستثمارية.

- أهداف جدول تدفقات الخزينة:

- إبراز مصدر التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات النقدية) التي تحصلت عليها خلال دورة معينة.

- إظهار كيفية استخدام التدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات النقدية)

← توضيح التغير الذي حصل في الخزينة خلال دورة محاسبية.
← توضيح طريقة تمويل خزينة الاستغلال لمجموع الاستثمارات

مفهوم جدول تدفقات الخزينة:

يعتبر جدول تدفقات الخزينة من القوائم المالية التي تعطي صورة واضحة للمسير المالي عن قدرة ∉ على توليد الأموال وكيفية استخدامها.

← هو ذلك الجدول الذي يتم عرضه من أجل تمكين ∉ من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة أثناء الدورة المالية.

يعتبر جدول تدفقات الخزينة أداة فعالة لقياس سيولة ∉ ودرجة سيرها المالي لأنه يوفر معلومات تتعلق بالنشاطات التي تمارسها ∉ (نشاط الاستثمار، الاستغلال، التمويل).

← أداة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخدامها.

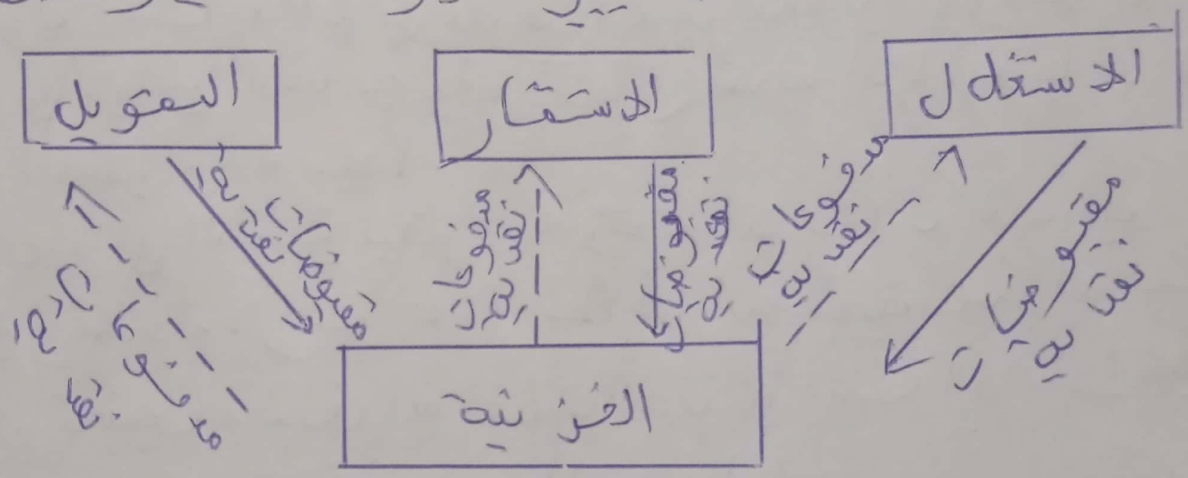

← تدفق داخل (مقبوضات)
← تدفق خارج (مدفوعات)

مكونات جدول تدفقات الخزينة:

تغيرات الخزينة = تدفقات الخزينة المرتبطة بنشاط الاستغلال
+
تدفقات الخزينة المرتبطة بنشاط الاستثمار
+
تدفقات الخزينة المرتبطة بنشاط التمويل

Scanné avec CamScanner

مكونات جدول التدفقات النقدية:

تنقسم جدول التدفقات النقدية إلى ثلاث أقسام:

① التدفقات النقدية لأنشطة الاستغلال:

يتتج التدفق النقدي للاستغلال عن النشاط العادي للمؤسسة ويتعلق بمختلف التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، ويحسب من خلال الفرق بين المقبوضات الناتجة من إيرادات الاستغلال ومدفوعات الناتجة من مصاريف الاستغلال.

← التدفقات النقدية الداخلة: أهمها المبالغ المحصلة من مبيعات السلع والخدمات للزبائن، مداخيل الإتاوات والأتعاب والعمولات الإيرادات المالية، تعويضات شركات التأمين، بالإضافة إلى الإيرادات التعاقدية الأخرى والإيرادات الاستثنائية.

← التدفقات النقدية الخارجة المتعلقة بنشاط الاستغلال:

تتعلق بمختلف المدفوعات الفعلية الناتجة عن النشاط مثل: شراء البضائع والمواد الأولية وما يتعلق بها، المبالغ المدفوعة للموردين المصاريف العامة، شراء الضرائب، أقساط التأمين المدفوعة وشراء الخدمات الخارجية.

مقبوضات الاستغلال	مدفوعات الاستغلال
- بيع البضائع والمنتجات والخدمات - الإيرادات الأخرى الخاصة بنشاط الاستغلال مثل: الخدمات المقدمة للغير - فوائد وأرباح الفروقات والأوراق المالية المتحصل عليها	- شراء بضاعة والمواد الأولية - دفع مصاريف الخدمات المتحصل عليها - شراء الأجور العاملين - دفع الفوائد والأرباح - شراء الضرائب والرسوم شراء الموردون - بقية المصاريف التي تتم نقدا والمرتبطة بنشاط الاستغلال

Scanné avec CamScanner

④ التدفقات النقدية لنشاط الاستثمار:

تشتمل جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتعلقة بشراء وبيع الاستثمارات المالية، المعنوية، المادية، المتعلقة باستخدامات الثابتة.

مقبوضات الاستثمار	مدفوعات الاستثمار
بيع الاستثمارات:	شراء استثمارات:
- المادية	- مادية
- المالية	- مالية
- المعنوية	- معنوية.

⑤ التدفقات النقدية لنشاط التمويل:

تخص مختلف حركات الأموال الداخلة والخارجة التي ينتج عنها تغيير تغيرات موجبة أو سالبة في حقوق الملكية أو الديون بمعناه تشتمل جميع العمليات التي تؤدي إلى تغير في الخزينة.

مقبوضات التمويل	مدفوعات التمويل
- النقود المتحصل عليها من خلال اصدار أسهم أو زيادة في رأس المال	- النقود المدفوعة لتسديد الأسهم المصدرة من طرف ~~ع~~.
- " " من خلال اصدار السندات	- النقود المدفوعة لتسديد القيمة الأصلية للسندات.
- " " من خلال القروض البنكية	- تسديدات أقساط القروض
- إعانات الاستثمار والايرادات المالية	- إعادة شراء الأسهم الخاصة
	- مبالغ الأرباح الموزعة.

Scanné avec CamScanner

شكل جدول تدفقات الخزينة

البيان	N-1	N
- تدفقات الاستغلال :		
طاقة التمويل الذاتية		
± تغير المخزون		
± تغير العملاء وأوراق القبض		
± تغير الموردين والديون الأخرى		
التدفق الصافي للاستغلال		
تدفقات الاستثمار :		
اقتناء استثمارات مادية		
الاستثمار في الأوراق المالية		
التنازل عن الاستثمارات المادية		
بيع الأوراق المالية		
التدفق الصافي للاستثمار		
- تدفقات التمويل :		
زيادة رأس المال		
توزيع الأرباح		
قروض مالية جديدة		
تسديد الديون الطويلة .		
التدفق الصافي للتمويل		
تغير الخزينة		
خزينة بداية المدة .		
خزينة نهاية المدة		

- طريقة إعداد جدول التدفقات النقدية :
يتم إعداده وفق الخطوات التالية

Scanné avec CamScanner

- تحديد التدفق النقدي الصافي لكل نشاط
- تحديد التدفق النقدي الصافي الإجمالي من خلال مجموع التدفقات النقدية الصافية لكل الأنشطة
- تحديد التدفق النقدي الصافي لبداية الفترة والذي يشمل التدفق النقدي الصافي لنهاية الفترة + التدفق النقدي الصافي للفترة.

- حساب التدفق النقدي لنشاط الاستغلال يشمل:
  - النقد المقبوض من العملاء
  - النقد المدفوع للموردين
  - النقد المقبوض من مصادر أخرى
  - النقد المدفوع على المصاريف

النقد المقبوض من العملاء = صافي المبيعات التي تتم نقدا + انخفاض أوراق القبض والزبائن - زيادة أوراق القبض والزبائن

النقد المقبوض من مصادر أخرى = الإيرادات الأخرى + انخفاض في الإيرادات المستحقة وغير المقبوضة - زيادة الإيرادات المستحقة غير المقبوضة

النقد المدفوع للموردين = تكلفة البضاعة المباعة أو نفقة المشتريات + الزيادة في مخزون البضائع - النقص في مخزون البضائع + انخفاض في أوراق الدفع والموردين - زيادة أوراق الدفع والموردين

النقد المدفوع على المصاريف = مجموع مصاريف الدورة المالية ماعدا الاهتلاكات والمؤونات + الزيادة في المصاريف المدفوعة مقدما - انخفاض في المصاريف المدفوعة مقدما - النقص في المصاريف المستحقة غير المدفوعة + الزيادة في المصاريف المستحقة غير المدفوعة.

النقد الصافي لنشاط الاستغلال = النقد المقبوض من العملاء + النقد المقبوض من مصادر أخرى - النقد المدفوع للموردين - النقد المدفوع على المصاريف

Scanné avec CamScanner

- حساب التدفق النقدي لنشاط الاستثمار يشمل:
- النقد المدفوع لشراء استثمارات.
- النقد المقبوض من خلال بيع الاستثمارات.

~~النقد المقبوض من بيع الاستثمارات = القيمة الدفترية للاستثمار~~

النقد المقبوض من بيع الاستثمارات = القيمة السوقية للاستثمارات المتنازل عنها سواء ماديا، مالية، معنوية

النقد المدفوع لشراء الاستثمارات = التكلفة الحالية لشراء الاستثمارات العادية، المعنوية، المالية

التدفق النقدي الصافي للاستثمار = النقد المقبوض من بيع الاستثمارات - النقد المدفوع من شراء الاستثمارات

- حساب التدفق النقدي لنشاط التمويل: ويشمل:
- النقد المقبوض من زيادة رأس المال
- النقد المقبوض من القروض.
- النقد المدفوع من انخفاض رأس المال
- النقد المدفوع من تسديد القروض.

النقد المقبوض من زيادة رأس المال = بيع الأسهم + النقد المقبوض من زيادة الأموال الجماعية.

النقد المقبوض من زيادة القروض = النقد المقبوض من بيع السندات + النقد المقبوض من زيادة القروض.

النقد المدفوع من انخفاض رأس المال = النقد المدفوع لتسديد القيمة الاسمية للأسهم + النقد المدفوع للحقوق لصاحب أحد الشركاء

النقد المدفوع لتسديد القروض = النقد المدفوع لتسديد أقساط القروض البنكية + النقد المدفوع لتسديد القيمة الاسمية للسندات.

النقد الصافي لنشاط التمويل = النقد المقبوض من زيادة رأس المال + النقد المقبوض من زيادة القروض - النقد المدفوع لانخفاض رأس المال + النقد المدفوع لتسديد القروض.

٥٢

تحليل المردودية وأثر الرافعة المالية.

1- الميزانية الاقتصادية:

تلك الميزانية التي تعبر عن مجموع الاستخدامات الموجهة لدورة الاستغلال وعن تحليل مختلف مصادر تمويل هذه الاستخدامات حيث تجمع هذه المعطيات في وثيقة واحدة تتمثل في الميزانية الاقتصادية.

تعبر الميزانية الاقتصادية عن مجموع الوسائل المستخدمة في العملية عن طريق الموارد المالية الواجب تعويضها، أي تلك الموارد التي تتابع مقابل الحصول عليها

الميزانية الاقتصادية

الأصول الاقتصادية	المبالغ	الخصوم الاقتصادية	المبالغ
1- استثمارات العادية، المالية والمعنوية 2- BFR 3- النقديات		1- الأموال الخاصة CP 2- الديون المالية D	
المجموع		المجموع	

BFR = ديون الاستغلال - المخزونات وحقوق الاستغلال ما عدا النقديات

- تشمل الديون المالية كل الديون التي تتابع مقابلها ومعرفة مالية.

← الأصول الاقتصادية (AE): تتكون من الاستثمارات العادية والمالية، رأس المال العامل والنقديات.

← الخصوم الاقتصادية: تتكون من الأموال الخاصة والديون المالية.

Scanné avec CamScanner

- المردودية المالية و المردودية الاقتصادية :

من بين أهم العوامل المحددة لمستوى الأداء في ~~ح~~ هي هيكل التمويل فتحليل أثر الرافعة يسمح بإعطاء مقاربة أولية لهذه الإشكالية. وحسب هذا التحليل يمكن أن يكون للاستدانة تأثيران مزدوجان تبعا للعلاقة بين تكلفة الاستدانة و مردودية الأصول، فيكون تأثيرها إيجابي إذا كانت مردودية الأصول كافية، كما يمكن أن يكون لها تأثير سلبي إذا كانت تكلفتها غير مغطاة بمردودية كافية.

~~- المردودية المالية~~

تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية.

- المردودية الاقتصادية :

~~تعرف على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية.~~

- المردودية الاقتصادية Re :

هي مردودية الوسائل المستخدمة بغض النظر عن طريقة التمويل حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية.

المردودية الاقتصادية (Re) = (نتيجة النشاط العادي + المصاريف المالية) (t-1) / الأصول الاقتصادية

$$Re = RE\,(t-1) / AE$$

حيث أن :

Re : المردودية الاقتصادية

RE النتيجة الاقتصادية

AE : الأصول الاقتصادية $AE = CP + D$

t : معدل الضريبة على الأرباح.

Scanné avec CamScanner

- المردودية المالية : هي مردودية الأموال الخاصة ، ستعمل كمؤشر لقياس مردودية المساهمين ، فهي تعبر عن العلاقة بين النتيجة الصافية لنشاط العادي .

$$RF = RN / CP$$

RF : المردودية المالية .
RN : النتيجة الصافية للنشاط العادي .
CP : الأموال الخاصة .

- أثر الرافعة المالية :

تفسر معدل مردودية الأموال الخاصة بدلالة معدل المردودية الاقتصادية وتكلفة الدين .
إن مبدأ أثر الرافعة المالية هو أنه عندما تقوم ₺ بالاستدانة واستثمار الأموال المقترضة في مجال نشاطها الصناعي والتجاري فإنها تحصل من جراء ذلك على نتيجة اقتصادية التي تكون من المفروض أعلى من التكاليف المالية للمديونية ففي هذه الحالة تحقق ₺ فوائض ، تتمثل في الفرق بين المردودية الاقتصادية وتكلفة الأموال المقترضة ، هذا الفائض سوف يعود إلى المساهمين ويرفع بذلك مردودية الأموال الخاصة ، فأثر رافعة المديونية يرفع مردودية الأموال الخاصة وهي الخاصية تسمى بأثر الرافعة
فالمديونية يمكن لها أن ترفع من مردودية الأموال الخاصة ₺ ، حيث أن المردودية ترفع عندما تزيد ₺ من مديونيتها .

الصياغة الرياضية لأثر الرافعة :

$$RF = Re + (Re - i)(D/CP)$$

RF : تمثل مردودية الأموال الخاصة

Scanné avec CamScanner

Re: المردودية الاقتصادية.
I: تكلفة المديونية.
D: مبلغ المديونية الصافية.
cp: مبلغ الأموال الخاصة.

← حيث سوف نعتبر خلال كل تحليلنا أن النتيجة هي بعد الضريبة.

(Re-i): الهامش بين المردودية الاقتصادية وتكلفة الاستدانة.

(D/cp): الرافعة المالية وتمثل تركيبة الهيكل المالي.

(Re-i).D/cp: أثر الرافعة المالية.

يمكن البرهنة على هذه العلاقة بسهولة باستخدام المعادلات المحاسبية التالية:

الأصول الاقتصادية = الديون + الأموال الخاصة

النتيجة الصافية = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة - المصاريف المالية بعد الضريبة

مردودية الأموال الخاصة = ~~النتيجة الصا~~ النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية

وبالتالي يصبح لدينا:

مردودية الأموال الخاصة = المردودية الاقتصادية + (المردودية الاقتصادية - تكلفة المديونية) × الاستدانة الصافية / الأموال الخاصة

العلاقة: (المديونية الهامشية الأموال الخاصة) ⇐ الرافعة المالية
⇐ (المردودية الاقتصادية - تكلفة المديونة) x (المديونية الهامشية / الأموال الخاصة)
- تأثير الرافعة.

وبالتالي يصبح لدينا:

مردودية الأموال الخاصة = المردودية الاقتصادية + أثر الرافعة المالية.

- حيث يوجد ثلاث حالات:
- معدل المردودية الاقتصادية للمؤسسة أكبر من تكلفة الدين، أثر الرافعة موجب
- المردودية الاقتصادية للمؤسسة مساوية لتكلفة الدين، مستوى المديونية لا يؤثر على مردودية الأموال الخاصة وبالتالي لا يؤثر على قيمة المؤسسة أي أثر الرافعة المالية حيادي
- المردودية الاقتصادية أقل من تكلفة الاقتراض، يعكس أثر الرافعة فتكون مردودية الأموال الخاصة ضعيفة والمديونية كبيرة، مما يخفض قيمة المؤسسة.

- حساب أثر الرافعة المالية ILF:
يحسب أثر الرافعة المالية على الفرق بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية بعد الضريبة

$$ILF = RF - Re\,(t-1)$$

إذا كان:
ILF > 0 يفضل الممول عن طريق الأموال الخاصة
ILF < 0 " " عن طريق الديون
ILF = 0 يمكن المفاضلة بين الأموال الخاصة والديون

Scanné avec CamScanner

نماذج التنبؤ بالفشل المالي

اتفق العديد من المحللين أن فشل المنشأة في عدد من ما يرتبط بشكل كبير بدورة حياة المنتج، فمن المعروف أن لكل منتج عمر محدد في الحياة التي بالسوق، ولا تبدأ من بداية تقديمه وعرضه في السوق من قبل المنشأة وتنتهي بعزوف المستهلكين عنها وتحولهم إلى منتجات بديلة.

تنقسم دورة حياة المنتوج إلى:

- مرحلة دخول السوق.
- مرحلة التوسع.
- مرحلة النضج أو الاستقرار
- مرحلة التراجع.

مراحل دورة حياة المنتج

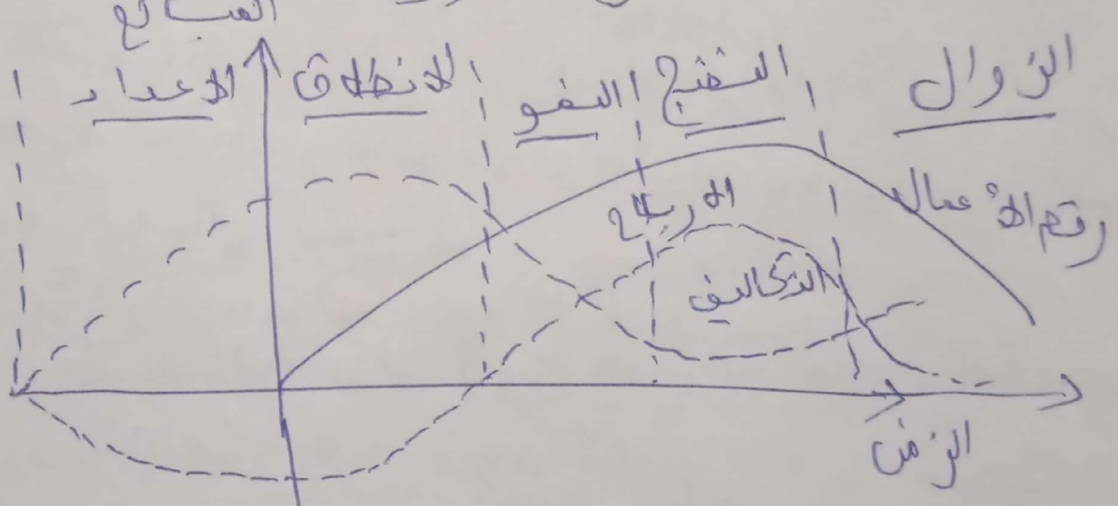

- العسر المالي: يقصد به المرحلة التي لا تستطيع فيها المنشأة مجابهة التزاماتها المستحقة في مواعيد استحقاقها.
- الإفلاس: يقصد به المرحلة التي لا يمكن لموجودات المنشأة المتوفرة عندها من مواجهة التزاماتها.
- المعايير المعتمدة لتوصيف حالة الإفلاس:

① معيار المردودية:

ينص هذا المعيار على أن 84 تكون فيه مفلسة:

إذا لم تحققا باستمرار معدل عائد مناسب لاستثماراتها،

② معيار العلاقة: حسب معيار العلاقة تعتبر المنشأة متعثرة إذا:
- توقفت عن أنشطتها التي تم عليها بإيراد وتم إشهار إفلاسها قانونيا.
- تسجل خسائر الدائنين لها.
- أغلقت عن فضل دون الوقت بكامل التزاماتها.
- تفاوضت مع دائنيها بخصوص السداد.

③ المعيار القانوني:
يوضح قانون الشركات رقم ([illegible]) لسنة 1997 وتعديلاته لغاية قانون رقم (57) لسنة 2006 للحالات القانونية للتخلص ويتضمن:
- الفصل الأول: تأسيس شركة التضامن وتسجيلها.
- الفصل الثاني: إدارة شركات التضامن وعلاقة الشركاء بعضهم بالغير
- الفصل الثالث: انقضاء شركة التضامن وتصفيتها.

④ معيار الخسائر المتراكمة: هي حالة وجود لدى المنشأة خسائر متكررة قبل أن يتم تصفيتها لوضع حد للخسائر القادمة.

التعثر المالي:

هو مرحلة من بداية ظهور الفشل المالي ويمكن التعبير عنها بفترة زمنية معينة بحيث تكون المنشأة غير قادرة على سداد ديونها بكفاءة بالرغم من امتلاكها لأصول ثابتة يصعب تحويلها إلى سيولة تمكنها من سداد ديونها قصيرة الأجل.

- أسباب ~~الفشل~~ التعثر المالي:
  - أسباب داخلية:
    - أسباب إدارية
    - أسباب مالية
  - أسباب خارجية:
    - انخفاض حجم المساعدات المالية
    - تراجع التدفقات
    - السياسات الاقتصادية والمالية
    - دخول منشأة منافسة

مراحل التعثر المالي

- حدوث أمر عارض
- التغاضي عن الوضع القائم
- الإحساس بالتعثر
- التعايش مع التعثر
- حدوث أزمة
- اللجوء للتصفية

① **حدوث أمر عارض:** مثل مواجهة المؤسسة لمشكل السيولة في بداية الأمر ويمكن التحكم فيها من خلال زيادة التدفقات النقدية الداخلة للمنشأة.

② **التغاضي عن الوضع الحالي:** هي المرحلة التي يكون فيها وضع المنشأة حساس مع عدم اكتراث الإدارة للوضع وعدم إيجاد حلول لخروج المنشأة من هذه المرحلة.

③ **الشعور بالتعثر:** من خلال عدم امتلاك السيولة الكافية لقيام عمليات تسديد التزاماتها، مع عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الوضع.

④ **التعايش مع التعثر:** هي أخطر مرحلة لحياة المنشأة، تعني أن يصبح التعثر من ضمن نشاطها اليومي والتأقلم عليه.

⑤ **حدوث أزمة:** يظهر خلل ما بين عناصر رأس المال العامل أي موجودات المؤسسة أقل من التزاماتها، وهنا تكون المنشأة غير قادرة على تسديد التزاماتها.

⑥ **اللجوء إلى التصفية:** هي إجراءات قانونية يتم عن طريقها بيع أصول المنشأة وإرجاع جزء منها إلى المقترضين وغيرهم من أصحاب الحقوق.

Scanné avec CamScanner

الفشل المالي:

انعدام قدرة الموارد المالية المتوفرة للمنشأة على الوفاء بمتطلبات استمرارية نشاط المنشأة.

- عدم قدرة المنشأة على مواجهة الالتزامات المالية التي تنتهي بالكامل.

مراحل الفشل المالي:

① فترة النشوء: منذ حدوث فجائية أو بصورة غير متوقعة وإنما يكون لا تصبح المنشأة هنا أثرها ومؤشرات ولكن بعضها يمكن معالجته والبعض الآخر يمكن معارضته

② عجز السيولة:

في هذه المرحلة تعاني من عدم قدرتها على مقابلة الالتزامات الجارية وحاجتها الملحة إلى السيولة.

③ التدهور المالي (الإعسار المالي)

يتمثل بانخفاض القوة الإرادية للمنشأة، حيث تصبح المنشأة عاجزة عن دفع نفقاتها وأعباء ديونها.

④ مرحلة الفشل الكلي:

تعتبر هذه المرحلة تغيير في وضع المنشأة فلا يمكن لها تجنب الاعتراف بالفشل.

⑤ مرحلة تأكيد الإفلاس:

هي المرحلة النهائية بحيث تكون المنشأة قد وصلت إلى مرحلة الفشل

- نماذج التنبؤ بالفشل المالي:

لقد اهتم الباحثون منذ بداية ستينات القرن الماضي وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بتطوير نماذج رياضية قادرة على التنبؤ المالي بالفشل المالي للشركات، وذلك بالتوصل إلى مجموعة النسب المالية الأكثر كفاءة على التنبؤ بالشركات

Scanné avec CamScanner

ثانيا: التنبؤ بالفشل المالي

اتفق العديد من المحللين أن فشل المنشأة ناتج عن عدة عوامل تتعلق بشكل كبير بدورة حياة المنتج، فمن المعروف أن لكل منتج عمر محدد، فهي الحياة التي ~~...~~ بالسوق، والتي تبدأ من بداية تقديمه وعرضه في السوق من قبل المنشأة وتنتهي بعزوف المستهلكين عنها وتحولهم إلى منتجات بديلة.

تنقسم دورة حياة المنتوج إلى:

- مرحلة دخول السوق
- مرحلة التوسع
- مرحلة النضج أو الاستقرار
- مرحلة التراجع.

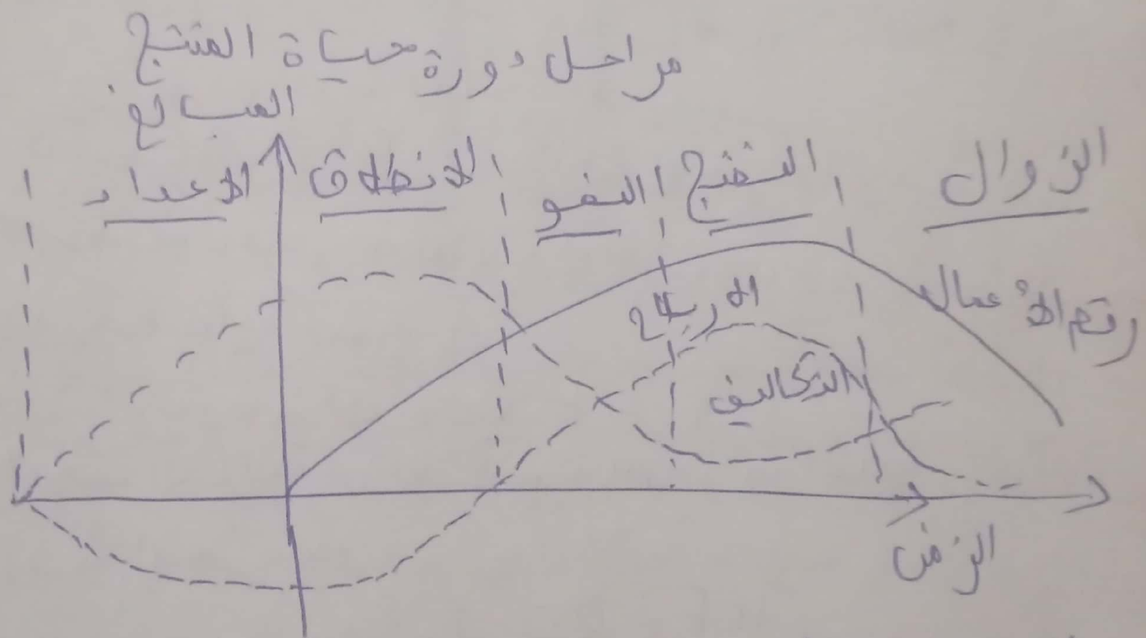

- العسر المالي: يقصد به المرحلة التي لا تستطيع فيها المنشأة مواجهة التزاماتها المستحقة في مواعيد استحقاقها.
- الإفلاس: يقصد به المرحلة التي لا يمكن لموجودات المنشأة المتوفرة عندها من مواجهة التزاماتها.
- المعايير المعتمدة لتوصيف حالة الإفلاس:

① معيار المردودية:

ينص هذا المعيار على أن 84 تكون فيها مفلسة،

إذا لم تحقق باستمرار معدل عائد مناسب لمستثمريها،

② معيار العلاقة: حسب معيار العلاقة تعتبر المنشأة متعثرة إذا:
- توقفت عن أداء مستحقاتها التي عليها بآجالها وتم إشهار إفلاسها قانونياً.
- تسببت في خسائر للدائنين لها.
- أغلقت عن نشاطها دون الوفاء بكامل التزاماتها.
- تفاوضت مع دائنيها بخصوص السداد.

③ المعيار القانوني:
يوجد في قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته لغاية قانون رقم (57) لسنة 2006 شرح للحالات القانونية للتخلص ويتضمن:
الفصل الأول: تأسيس شركة التضامن وتسجيلها.
الفصل الثاني: إدارة شركات التضامن وعلاقة الشركاء ببعضهم وبالغير
الفصل الثالث: انقضاء شركة التضامن وتصفيتها.

④ معيار الخسائر المتراكمة: في حالة وجود لدى المنشأة خسائر متكررة فإنه يتم تصفيتها لوضع حد للخسائر القادمة.

التعثر المالي

هو مرحلة من بداية حدوث الفشل المالي ويمكن التعبير عنها بفترة زمنية معينة بحيث تكون المنشأة غير قادرة على سداد ديونها بكفاءة بالرغم من امتلاكها لأصول ثابتة يصعب تحويلها إلى سيولة تمكنها من سداد ديونها قصيرة الأجل.

- أسباب التعثر المالي:
  - أسباب داخلية
    - أسباب إدارية
    - أسباب مالية
  - أسباب خارجية
    - دخول منشأة منافسة
    - السياسات الاقتصادية والمالية
    - تراجع الثقة بالتدفقات
    - انخفاض حجم المساعدات المالية

Scanné avec CamScanner

مراحل التعثر المالي

- حدوث أمر عارض
- التغاضي عن الوضع القائم
- الإحساس بالتعثر
- التعايش مع التعثر
- حدوث أزمة
- اللجوء للتصفية

① **حدوث أمر عارض:** مثل مواجهة المؤسسة لمشكل السيولة في بعض الأمر و يمكن التحكم فيها من خلال زيادة التدفقات النقدية الداخلة للمنشأة.

② **التغاضي عن الوضع الحالي:** هي المرحلة التي يكون فيها وضع المنشأة حساس مع عدم اكتراث الإدارة للوضع وعدم إيجاد حلول تخرج المنشأة من هذه المرحلة.

③ **الشعور ~~بالتعثر~~ بالتعثر:** من خلال عدم امتلاكها لسيولة الكافية لقيام عملياتها وسداد التزاماتها، مع عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الوضع.

④ **التعايش مع التعثر:** هي أخطر مرحلة في حياة المنشأة، تعني أن يصبح التعثر في صلب نشاطها اليومي والتأقلم عليه.

⑤ **حدوث أزمة:** يظهر خلل ما بين عناصر رأس المال العامل أي موجودات المؤسسة أقل من التزاماتها، وهنا تكون المنشأة غير قادرة على تسديد التزاماتها.

⑥ **اللجوء إلى التصفية:** هي إجراءات قانونية يتم عن طريقها بيع أصول المنشأة وإرجاع جزء منها إلى المقترضين وغيرهم من أصحاب الحقوق.

Scanné avec CamScanner

الفشل المالي:

انعدام قدرة الموارد المالية المتوفرة للمنشأة على الوفاء بمتطلبات استمرارية نشاط المنشأة.

- عدم قدرة المنشأة على مواجهة الالتزامات المالية التي تستحقها بالكامل.

مراحل الفشل المالي:

1) فترة النشوء: هي ظهور فجأة أو بصورة غير متوقعة وإنما تكون تصبح المنشأة حساسة الأعراض والأوضاع لكن يمكن معالجته والبعض الآخر لا يمكن معالجته.

2) عجز النقدية: في هذه المرحلة تعاني من عدم قدرتها على مقابلة التزاماتها الجارية وحاجتها الملحة إلى النقدية.

3) التدهور المالي (الإعسار المالي): يتمثل بالانخفاض في القوة الإدارية للمنشأة، حيث تصبح المنشأة غير دفع نفقاتها وأعباء ديونها.

4) مرحلة الفشل الكلي: تعتبر هذه المرحلة تغيير وضع المنشأة فلا يمكن لها تجنب الاعتراف بالفشل.

5) مرحلة تأكيد الإفلاس: هي المرحلة النهائية بحيث تكون المنشأة قد وصلت إلى مرحلة الفشل.

- نماذج التنبؤ بالفشل المالي:

لقد اهتم الباحثون منذ بداية ستينات القرن الماضي وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بتطوير نماذج رياضية قادرة على التنبؤ المالي بالفشل المالي للشركات وذلك بالتوصل إلى مجموعة النسب المالية الأكثر كفاءة على التنبؤ بالشركات.

Scanné avec CamScanner

نموذج القرض التنقيطي:

تعتبر إحدى الطرق الأكثر فعالية والتي تمنح السهولة في التيسير والقدرة على تقدير الخطر المالي والسرعة في اتخاذ القرار.

تعريف طريقة القرض بالتنقيط:

هي طريقة تحليل إحصائيا تسمح بإعطاء نقطة (Z) لكل Ⅎ حيث تعبر هذه النقطة عن درجة ملاءتها المالية أي طريقة التنقيط، تسمح لنا بالتنبؤ بعجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم، إن أساس طريقة القرض التنقيطي هو التفريق بين Ⅎ السليمة والعاجزة وذلك من خلال تحديد نقطة فاصلة تسمح بالفصل بين المؤسسات العاجزة والسليمة.

- تتشكل النقطة النهائية Ⅎ عن طريق استخراج المتغيرات (النسب المالية والاقتصادية الكمية والكيفية) الأكثر دلالة على الملاءة المالية Ⅎ وذلك من خلال ترجيح هذه المتغيرات حسب أهميتها وبذلك نتحصل على دالة تسمى دالة القرض التنقيطي تسمح لنا بمعرفة درجة ملاءة Ⅎ وبالتالي اتخاذ القرار في المستقبل.

← المبدأ العام لدالة القرض التنقيطي:

إن الفكرة القاعدية لدالة القرض التنقيطي هي تشكيل دالة خطية تتكون من متغيرات ومعاملات ترجيحية.

$$Z = \sum_{i=1}^{n} \alpha + B_i x_i$$

Z: دالة القرض التنقيطي.

α: الجزء الثابت

B_i: معامل الترجيح لكل نسبة.

x_i: المتغيرات (نسب مالية واقتصادية كمية وكيفية)

Scanné avec CamScanner

الهيكلة، وفيما يلي بعض النماذج المستخدمة:

① نموذج (Beaver 1966) يعتبر (Beaver) أول من وضع فكرة بناء نموذج لقياس فشل الشركات عام 1966 فبنى نموذجا يقوم على ما يعرف بالنسب المالية المركبة واستخدم أسلوب التحليل الأحادي بتحليل كل نسبة لخمس سنوات قبل الفشل ثم قام بفحص هذه النسب والبحث عن تلك التي تعطي بشكل أدق وأحدث مؤشر على نجاح الشركة أو فشلها وهذه النسب هي:

- التدفق النقدي إلى الدين الكلي (التدفق النقدي / إجمالي الالتزامات)
- صافي الدخل إلى إجمالي الأصول
- إجمالي الديون إلى الأصول الكلية.
- رأس المال العامل (الشغيلي) إلى الأصول الكلية.
- الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة.

② نموذج (Altman Edward) أو ما يعرف بنموذج "Z-Score": 1968

طور ألتمان نموذجه سنة 1968 معتمدا على أسلوب التحليل التمييزي الخطي مع عدة متغيرات وقد أخذ النموذج الصيغة التالية:

$$Z = 1,2X_1 + 1,4X_2 + 3,3X_3 + 0,6X_4 + 0,999X_5$$

Z = مؤشر الفشل الذي يتم عن طريقه التنبؤ بفشل أو عدم فشل المؤسسة حيث العدد من X_1 إلى X_5 تمثل مؤشرات مالية تفسر كما يلي:

Scanné avec CamScanner

مؤشرات نموذج "التمان الأول"
"1968"

المؤشر	الصيغة الرياضية
X_1	رأس المال العامل / مجموع الأصول
X_2	الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول أو الخصوم / الأصول
X_3	الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول
X_4	القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع الديون
X_5	رقم الأعمال / مجموع الأصول

من خلال هذا النموذج يمكن تصنيف الشركات وفقا لقدرتها على الاستمرار كما يلي:

← فئة الشركات القادرة على الاستمرار: إذا كانت $Z > 2,99$

← فئة الشركات المحددة بالفشل المالي والتي يحتمل إفلاسها

$1,81 > Z$

← فئة الشركات التي يصعب إعطاء قرار حاسم بشأنها والتي تحتاج إلى دراسة تفصيلية عندما تكون $1,81 < Z < 2,99$ وتطبق عليها المنطقة الرمادية.

نظرا لعدم إدراك إمكانية تطبيق النموذج بصيغته الأصلية على الشركات في المرحلة في السوق المالية، قام (Altman) سنة 1977 بتطوير نموذج Zeta للشركات في القطاع الخدمي، حيث استبدل القيمة السوقية لحقوق المساهمين بالقيمة الدفترية، وقام بتعديل معاملات التمييز، حسب الصيغة التالية:

$$Z = 0,717X_1 + 0,847X_2 + 3,107X_3 + 0,420X_4 + 0,9$$

Scanné avec CamScanner

أما بالنسبة للمؤشرات من X_1 إلى X_4 فلم تتغير بقيت على حالها في النموذج المعدل،
وبحساب قيمة Z من النموذج، فإنه يمكن الحكم على وضع الشركة كما يلي:

- فئة الشركات القادرة على الاستمرار: إذا كانت $Z > 2,9$
- " " المهددة بالفشل المالي والتي يحتمل افلاسها: إذا كانت $Z < 1,23$

- فئة الشركات التي يصعب إعطاء قرار حاسم بشأنها والتي تحتاج إلى دراسة تفصيلية عندما تكون $(2,9 > Z > 1,23)$ ونطلق عليها المنطقة الرمادية.

ج/ أما المعاملات $(0,717 , 0,847 , 3,107 , 0,420 , 0,998)$ تمثل أوزان متغيرات الدالة وتعبر عن الأهمية النسبية لكل متغير.

- كما قام Altman بتطوير نموذج يستخدم للشركات غير الصناعية حيث كان هذا النموذج المعدل كما يلي:

$$Z = 6,5 X_1 + 3,26 X_2 + 1,05 X_3 + 6,72 X_4$$

حيث:

X_1 = صافي رأس المال العامل / إجمالي الموجودات.
X_2 = الأرباح المحتجزة المتراكمة / إجمالي الموجودات
X_3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات
X_4 = القيمة الدفترية للدين / إجمالي المحقوم
عندما تكون:
$Z > 2,9$ فإن النموذج يتوقع أن الشركة لن تفلس.
$Z < 1,23$ " " " " " سوف تفلس.

- إذا كانت Z تقع ما بين (1,23 ، 2,9) وهي ما تعرف بالمنطقة الرمادية فإن النموذج لا يستطيع الحكم بدقة على احتمالية افلاس المؤسسة أو عدم افلاسها.

3 - نموذج (Sherrod 1987)

نصنف نموذج Sherrod من النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي ويعتمد على بعض مؤشرات مالية مستقلة بالإضافة إلى الأوزان النسبية للمعاملات دالة التمييز التي أعطيت لهذه المتغيرات وتم صياغة النموذج التالي:

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3,5X_3 + 20X_4 + 1,2X_5 + 0,10X_6$$

حيث أن:

X_1 = رأس المال العامل / اجمالي الأصول.

X_2 = الأصول النقدية / اجمالي الأصول

X_3 = اجمالي حقوق المساهمين / اجمالي الأصول

X_4 = صافي الأرباح قبل الضرائب / اجمالي الأصول

X_5 = اجمالي الأصول / اجمالي الالتزامات

X_6 = اجمالي حقوق المساهمين / الأصول الثابتة

⇐ وبناءا على عدد نقاط (Z) يجري تصنيف الشركات إلى خمس فئات حسب قدرتها على الاستمرارية وهذه الفئات هي:

$Z \geq 25$ الشركة غير معرضة لمخاطر الافلاس.

$Z \geq 20$ احتمال قليل للتعرض لمخاطر الافلاس.

$Z \geq 5$ يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس.

$Z \geq 5$ - الشركة معرضة لمخاطر الافلاس.

$Z < 5$ - الشركة معرضة بشكل كبير لمخاطر الافلاس.

Scanné avec CamScanner

- نموذج (Edmister) 1972:

$$Z = 9,5 - 4,23x_1 - 2,93x_2 - 4,82x_3 + 2,72x_4 - 4,82x_5 - 3,52x_6 - 9,24x_7$$

المتغيرات	الشرط	تحقق الشرط	عدم تحقق الشرط
x_1	التدفق النقدي CF / ديون قصيرة الأجل < 0,05	$x_1 = 1$	$x_1 = 0$
x_2	أموال خاصة / رقم الأعمال < 0,07	$x_2 = 1$	$x_2 = 0$
x_3	[CA / مجموع الميزانيات] / متوسط النسبة في القطاع < 0,02	$x_3 = 1$	$x_3 = 0$
x_4	[ديون قصيرة الأجل / الأموال الخاصة] / متوسط النسبة بالقطاع < 0,48	$x_4 = 1$	$x_4 = 0$
x_5	[مخزونات / CA] / متوسط النسبة في القطاع < 0,04	$x_5 = 1$	$x_5 = 0$
x_6	[(ا.م + ق.ج - مخزونات) / ديون قصيرة الأجل] / متوسط النسبة في القطاع < 0,34	$x_6 = 1$	$x_6 = 0$
x_7	[نقديات / ديون قصيرة الأجل] / متوسط النسبة في القطاع < 0,2	$x_7 = 1$	$x_7 = 0$

- نموذج 2 (Collongues 1977)

قام Collongues بوضع نموذجه وهذا بعدما أخذ عينة من 70 مؤسسة بصفة عشوائية من نفس قطاع النشاط، 35 منها في حالة جيدة و35 أخرى في حالة عجز، وطبق عليها 19 نسبة، ثم انتهت الدراسة إلى اختيار خمس نسب مكونة للدالة التمييزية الآتية:

Scanné avec CamScanner

$$Z_1 = 4,983 X_1 + 60,066 X_2 - 11,8348 X_3$$

$$Z_2 = 4,6159 X_1 - 2,2 X_4 - 1,9623 X_5$$

حيث:

Z هي النقطة التي نتحصل عليها.

X_1 = مصاريف العمال / الشحنة العملياتية.

X_2 = المصاريف العامة / رقم الأعمال مع الرسم.

X_3 = FR / مجموع الحصوم.

X_4 = شحنة النشاط العادية / رقم الأعمال مع الرسم.

X_5 = FR / المخزونات.

حيث يتم التمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة حسب النقطة Z_1 كالتالي:

← إذا كان $Z_1 < 5,4555$ مؤسسة سليمة.

← $Z_1 > 5,4555$ مؤسسة عاجزة

و يتم تصنيف المؤسسات حسب الدالة Z_2 كالتالي:

إذا كان $Z_2 < 3,0774$ مؤسسة سليمة.

" $Z_2 > 3,0774$ مؤسسة عاجزة.

Scanné avec CamScanner